

اسم البرنامج: الصندوق الأسود

عنوان الحلقة: أملاك الدولة اللبنانية.. استباحة عابرة للطوائف والأحزاب

ضيوف الحلقة:

- غازي العريضي/وزير الأشغال العامة والنقل
- محمد قباني/رئيس لجنة الأشغال النيابية
- مروان شربل/وزير الداخلية والبلديات
- محمد زبيب/صحفي اقتصادي
- جورج قرم/خبير اقتصادي- وزير مالية سابق
- عبد الله زخيا/ناشط حقوقي
- جون بيروتتي/رئيس نقابة المؤسسات السياحية البحرية
- وآخرون

تاريخ الحلقة: 2014/1/30

المحاور:

- الامتداد الجغرافي للمخالفات
- اتهامات موجهة لشركة سوليدير
- فضيحة وزير الأشغال العامة
- تغطية سياسية لمشاريع مخالفة
- قضية محسومة بالتراضي
- حركة مشاع لاسترداد الأملاك العامة
- نظام المحاصصة الطائفية

تعليق صوتي: طوى اتفاق الطائف عام 1990 صفحة الحرب الأهلية اللبنانية ليبدأ اللبنانيون معركة جديدة لإعادة إعمار ما خلفته الحرب من دمار ولأن لبنان أساساً هو بلد السياحة والخدمات فقد أثارت إعادة إعمار شهيته المستثمرين والتمولين وكان البحر وجهة مغرية لهم فانتشرت المشاريع السياحية على طول الشاطئ من الشمال إلى الجنوب حارمة فئة كبيرة من اللبنانيين الولوج المجاني والحر إلى شاطئهم الذي يقر القانون اللبناني كسائر دول العالم أنه ملك عام لا يجوز المساس به، أثير ملف التعديتات على الأملاك العامة البحرية على طاولة مجلس الوزراء في معظم الحكومات التي تعاقبت على لبنان إلا أن أياً منها لم يصل بهذه القضية إلى حل، لكن اللافت في حكومة نجيب ميقاتي الثانية هو قيام وزارة الأشغال العامة والنقل بإصدار كتاب يشمل إحصاءات وبيانات حول هذه التعديتات وأسماء المعتدين على طول الشاطئ اللبناني.

[شريط مسجل]

غازي العريضي/وزير الأشغال العامة والنقل: ثروة لبنان مبددة بين أيدي مجموعة من الناس لو لم تكن تحظى بالحمايات السياسية لما أقدمت على ما أقدمت عليه من ارتكابات، القوى السياسية مطالبة بعدم توفير الحماية لأي جهة من هذه الجهات لتستمر في عملية الاستباحة التامة للشاطئ.

تعليق صوتي: حصل فريق الإعداد على نسخة من الكتاب الذي تضمن معطيات مثيرة وأرقام مخيفة لتعديتات فاقت المعقول قام بها رؤساء ووزراء ونواب ومؤسسات سياحية ومنشآت صناعية وغيرهم الكثير مما أثار موجة من التقارير والتعليقات في وسائل الإعلام.

[شريط مسجل]

مذيع لبناني: الشاطئ اللبناني يعتبره القانون ملكاً عاماً.

مذيع لبنانية: إلا أن السلطات اللبنانية خالفت القوانين وحولت أجزاء واسعة من الشاطئ إلى أماكن وملكيات خاصة.

مراسلة قناة فضائية: سنتان حبس على من يتعدى على الشاطئ ولكن على من يطبق هذا القانون إذا كان حامياً مستملكها؟

مذيع لبنانية: الوزير العريضي يكشف هوية كل المعتدين على الأملاك البحرية

ويطالب بحاسبتهم.

تعليق صوتي: قصدنا في بداية بحثنا وزير الأشغال العامة والنقل مصدر الكتاب بالإضافة إلى المعنيين بالملف رئيس لجنة الأشغال النيابية ووزير الداخلية والبلديات.

غازي العريضي/وزير الأشغال العامة والنقل: أصدرت هذا الكتاب الذي يتضمن كل الاعتداءات على الأملاك البحرية على طول الشاطئ اللبناني بالسنتيمتر، هذه هي حقيقة الأملاك البحرية والاعتداءات التي حصلت عليها.

المذيع: ما الذي يمكن توصيفه يعني بعد قراءة هذا الكتاب؟

غازي العريضي: فضيحة في تاريخ الدولة اللبنانية ولم يجرؤ السياسيون حتى الآن على لملمتها على الأقل.

محمد قباني/ رئيس لجنة الأشغال النيابية: أحد حقوق المواطن اللبناني أن يصل إلى الشاطئ وأن يستعمل الشاطئ قانوناً هذا الأمر موجود في لبنان ولكنه غير مطبّق.

غازي العريضي: دولة بلا شاطئ دولة في استباحة بالكامل كل إنسان بالسنسول الذي بناه أو بالمؤسسة التي بناها هو ملك وهو مالك ولا للدولة أي علاقة والمال العام ومال الناس أين يذهب؟ إلى جيوب هؤلاء.

مروان شربل/وزير الداخلية والبلديات: خلصت الحرب من سنة 1990 لهلاً لم يؤخذ أي قرار طب هذه الدولة أخذوا لها حقها سرقوا لها حقها أخذ حقها بعد لهلاً ما حدا تجراً ويقول بدنا نأخذ غرامات وحتى إذا جربوا يعملوا بتلاقي إنه في نخط العصي بالدواليب.

تعليق صوتي: خطوتنا التالية كانت بالانتقال إلى الضفة المقابلة لأصحاب السلطة فتواصلنا مع صحفي متابع للملف وله تحقيقات عديدة تناول فيها أبعاد القضية.

أحد المشاركين في فريق البحث: ألو، يعطيك العافية أستاذ محمد زبيب؟

تعليق صوتي: أسس زبيب مع مجموعة من ناشطي المجتمع المدني حركة أطلقت على نفسها اسم "مشاع" اختصاراً لعبارة "المقاومة الشعبية لاسترداد الأملاك العامة" ما جعل فريق الإعداد أكثر تفاؤلاً بأن معلوماته قد تكشف أوراقاً جديدة في قصة الموت المعلن للأملاك العامة البحرية.

الامتداد الجغرافي للمخالفات

محمد زبيب/ صحفي اقتصادي: لبنان مساحة كثير صغيرة 10 آلاف و452 كيلومتر مربع يمتد على مساحة 220 كيلومتر على البحر وبالتالي البحر والشط يشكل ميزة أساسية بالنسبة للبنان، هذه الميزة تم التقريط بها بسبب عمليات التعدي التي حصلت على طول الشاطئ اللبناني، بحسب تقرير وزارة الأشغال العامة والنقل وهو تقرير مشكوك بشموليته يتحدث عن حوالي 1100 تعدي على 220 كيلومتر مربع يعني بحدود 6 تعديت على كل كيلومتر مربع، إذا أخذنا نموذج ما حصل في وسط بيروت هذه المنطقة الممتدة من هذه النقطة لهذه النقطة هي كلها عبارة عن ردم في البحر، هذا الردم يصل إلى حدود 900 ألف متر مربع، هذه المنطقة المردومة كان يطلق عليها اسم خليج مار جريوس، مار جريوس هو شفيع بيروت التاريخي.

تعليق صوتي: لم يبق من منطقة الردم ما يدل على تاريخها سوى فندق سان جورج وقد اكتست واجهته بعبارة أوقفوا سوليدير أنتم في خليج مار جريوس عبارة حملت في طياتها غموضاً قادنا إلى معرفة دوافع من كتبها وأسبابه.

أحد المشاركين في فريق البحث: OK 4:30 بسان جورج؟ شكراً إلك أستاذ فادي شكراً.

تعليق صوتي: بُني فندق سان جورج أواخر عشرينيات القرن الماضي على الخليج الذي حمل اسمه ليصبح معلماً راسخاً في ذاكرة اللبنانيين والسياح من مختلف أنحاء العالم كما شكل رمزاً جغرافياً لبيروت على مدى عقود من الزمن.

فادي خوري/ مالك فندق سان جورج: سان جورج يخبر قسم من تاريخ لبنان عاش تاريخ لبنان يعني شو صار من أيام الفرنسية لليوم صار بسان جورج، الجاسوس الإنجليزي اللي راح على روسيا هرب من سان جورج اسمه كيم فيلبي الصحفيين والمتفقين والسياسيين كانوا يلتقوا بسان جورج كانت تُربط وتتحل اتفاقيات بسان جورج.

تعليق صوتي: تفرد فندق سان جورج بمحاذاة البحر بخليج مار جريوس كما تظهر الصور القديمة لبيروت ولعل هذه الميزة كانت من أهم عناصر الجذب إليه لكنه اليوم بات شبه محاصر بالردم من جهة وبعرقلة إعادة ترميمه من جهة أخرى.

فادي خوري: مشكلة سان جورج مشكلة لبنان اللي هي وجود شيء اسمه سوليدير

بقانون أخذوا بيروت وبغير القانون عم يحاولوا إنه يشيلوا اللي حولهم بما فيها نحنا يعملوا حالهم عم يعمرؤا مرفأ للسياحة وللزوارق بالحقيقة عم يعملوا ردم ثم ردم ثم ردم بدهم يردموا البحر ويستغلوا الأملاك العامة البحرية ويبيعوها.

محمد زبيب: هذه المنطقة هي اللي تمتد من منطقة سان جورج إلى فندق فينيسيا وصولاً إلى مرفأ بيروت تقدر قيمتها العقارية اليوم بحوالي 12 مليار دولار، تملكها شركة مخالفة للقانون اسمها شركة سوليدير من خلال اتفاقية عقدها مع الدولة التي كانت تمثلها حكومة يرأسها في ذلك الوقت رئيس حكومة هو الراحل رفيق الحريري أحد أكبر وأهم مالكي شركة سوليدير، جرى بموجب هذه الاتفاقية نقل هذه الملكيات العامة إلى ملكية شركة خاصة مقابل أن تقوم الشركة الخاصة بعملية الردم وإعادة تطوير البنى التحتية في منطقة الردم وفي وسط بيروت بمعنى ما أعطينا الشركة هذه العقارات مقابل إنها تردمها لنفسها وتطور البنية العقارية اللي تساهم برفع قيمة عقاراتها.

تعليق صوتي: قامت شركة سوليدير بردم جزء كبير من خليج سان جورج لإنشاء مرفأ يقام على مساحة 66 ألف متر مربع مخصص للمنفعة العامة السياحية وتم تسديد الكلفة بمنح الشركة حق استثمار المرفأ نفسه لمدة 50 سنة قابلة للتجديد بمبلغ 2500 ليرة سنوياً عن كل متر مربع.

فادي خوري: بالقانون سوليدير ما إلها حق تكون موجودة بالمنطقة هذه تبعت سان جورج بالقانون، قاعدين هنا بالقوة واليوم في مرسوم يتبع الأملاك العمومية البحرية اللي هي تابعة بالقانون للسان جورج عم يتبعها لسوليدير مرسوم مخطئ ضد القانون.

تعليق صوتي: يمنح القانون اللبناني حق إشغال الأملاك العامة البحرية لصاحب الملك الخاص المتاخم لها وبالتالي لا يحق لسوليدير استثمار الأملاك المتاخمة لعقار فندق سان جورج أما الحاصل اليوم فهو أن الشركة تستثمر كافة المسطح المائي المسمى بالمرفأ السياحي الغربي بما فيه الجزء التابع قانوناً للسان جورج.

فادي خوري: اليوم إذا طلعتنا على الفرندة اللي هي الشرفة المعروفة من أيام الثلاثينات إنه شرفة جميلة على المي بتشوفها اليوم على حائط، هذا الحائط علوه 3 أمتار ونصف مش قانوني بالقياسات الهدف منه إنه يعمرؤا عليه هذا مش حيط هذا جزيرة عرضه 100 متر وطوله 450 متر ما مقصود منه دفاع عن البحر لأنه دفاع تبع البحر يحوه قدامكم هذا هو، هذا كان على المي هذا ظل 70 سنة كيف ظل 70 سنة ما غرقنا؟ هذا

الطريق اللي هو ولوج من الطريق العام إلى المرفأ هذا بعده العقار أملاك خاص دولة يعني إنه الوزير بضرية قلم يقدر يقلبه لسوليدير عم نحارب الدوائر العقارية من 4 سنين ليعملوه أملاك عامة.

اتهامات موجهة لشركة سوليدير

تعليق صوتي: إسقاط الملكية العامة للمساحات الناجمة عن الردم لإنشاء جدار الحماية الغربي للمرفأ تكرر أيضاً على الجزء الشرقي منه حيث أقيم مشروع أطلق عليه اسم زيتونة باي أي خليج الزيتونة يتم الدخول إليه عبر مدخل بحراسة خاصة وبالتالي أضيف إلى حاجتنا لمعرفة رد سوليدير على الاتهامات الموجهة إليها سبب آخر وهو الحصول على إذن للتصوير داخل الزيتونة باي، بعد محاولتنا الملحة حصلنا على وعد بلقاء نبيل راشد مندوباً عن سوليدير ولكنه فجأة تجاهل اتصالاتنا لمرات عديدة.

أحد المشاركين في فريق البحث: يبدو جماعة السوليدير ما عم بردوا.

تعليق صوتي: مما اضطرنا للدخول إلى زيتونة باي دون تصريح بالتصوير.

أحد رجال الأمن الخاص بالزيتونة: عندك تصوير تحت؟

أحد المشاركين في فريق البحث: لا ما عندي شي.

أحد رجال الأمن الخاص بالزيتونة: أرجو عدم التصوير باتجاه المطاعم.

أحد المشاركين في فريق البحث: ماشي OK.

تعليق صوتي: بعد تجاوز الأمن الخاص بالزيتونة وصلنا إلى الرصيف الخشبي المجاور للمرفأ وهو المكان الوحيد الذي بقي من الساحة المزعم إقامتها حسب مخططات سوليدير ما عدا ذلك انتشرت عبارة ملكية خاصة في كافة أرجاء الساحة المجاورة للرصيف والتي تفصله عن مبنى ثابت بطابق واحد تشغله مجموعة من المقاهي والمطاعم لينتهي ببناء من عدة طوابق مجهول الوظيفة.

فضيحة وزير الأشغال العامة

محمد زيب: هنا شخص يدعى محمد الصفدي يتسلم وزارة المالية وكان أيضاً وزير الأشغال العامة والنقل أنشأ شركة تدعى شركة واجهة بيروت البحرية بملاصقة مع

شركة سوليدير التي سطت على وسط بيروت وعلى منطقة الردم وعمدا إلى ما يلي: إلغاء مرسوم كان يعتبر كل ردم إضافي بمحيط المرفأ السياحي هنا هو من الأملاك العامة وقد ورد في ذاك المرسوم أنه لا يحق لشركة سوليدير أي حقوق على هذا الردم تم إلغاء هذا المرسوم وتم استبداله بمرسوم آخر يسقط الأملاك العامة في هذه المنطقة ويحولها إلى أملاك الدولة الخاصة بالحصيلة هنا أقيم مشروع للسيد محمد الصفدي يسيطر على كل الملك العام بما فيها على الرصيف المخصص للتنزه الذي تم إقفاله بحائط أسمنتي مسلح ليس موجودا هذا الحائط أصلا على المخططات والخرائط التي تتعلق بهذه المنطقة، الآن شركة سوليدير والسيد محمد الصفدي قطعوا هذا الرصيف لكي يتم استثمار أيضا مزيد من الأملاك العامة في خدمة المشاريع الاستثمارية والعقارية هنا.

تعليق صوتي: توسعت دائرة الاتهام لتشمل وزيرا كان المؤتمن علي الأملاك العامة البحرية فقمنا على الفور بالتواصل معه لاستيضاح ملابسات القضية، أثناء انتظارنا لرد الوزير وقعت في أيدينا وثيقة اتهم فيها المحامي عبد الله زخيا الوزير الصفدي في منطقة البربارة جبيل فقررنا التوجه إلى المنطقة للقاء زخيا إلا أن اتصال وردنا أجلت تلك الزيارة.

أحد المشاركين في فريق البحث: مدام كوليت المحامية التي تتابع ملفات الوزير.

كوليت حايك/محامية الوزير محمد الصفدي: الوزير الصفدي كان يحب أنه أكيد يكون موجود بس يمكن الأسئلة مثلما فهمت بحاجة لأجوبة أمنية أكثر من إنا نحكي عن الأشياء بالمطلق، مشروع الزيتون باي هو الحقيقة اسمه مشروع تملكه شركتين: شركة اسمها شركة إنماء واجهة بيروت البحرية، العقاران التي تملكهما هذه الشركة هما المشروع تبع المطاعم والمشروع الصغير اللي هو مبنى فيه Apartments أما العقاران فهما مفصولين عن البحر بموجب هذا المسطح الخشبي اللي هو ملك عام، يعني ما ممكن إذا أنا ما أتلاصق مع البحر بكون في حدود تفصلني أو في شيء يفصلني أني أعمل تعدي على البحر، هذه صورة الصحيفة العقارية اللي صادرة من الدولة اللبنانية بتقول أن شركة إنماء واجهة بيروت البحرية اشترت العقارين 1455 و1456 سنة 2006 من الشركة اللبنانية للتطوير وإعادة التطوير أي شركات صورية يعني مثلها مثل حيا الله مواطن اشترى بأي منطقة بلبنان عقارين خاصين إلها حق تعمر عليه وفقا للقوانين وهي استعملت وأخذت كل شيء يسمح لها فيه الأمن.

فادي خوري: اللي عمل مراسيم وحدة وراء الثانية بتقول فيها أن كل القوانين تبع البلدية يزولوا على عقاره ما يعودوا يؤثروا، ولذلك أجا يعمل اللي بده إياه وعمل اللي بده إياه وعلوا طريق، الطريق اللي قدام سان جورج تعلّى وتعلّى شوفوا وبين العربية صارت، صارت العربية اللي تمشي هناك تقريبا على علو البناء لئن يقولوا أن ما عمر فوق الطريق بس طابقين هناك كله تحت الطريق هذه اللعبة.

كوليت حايك: رخصة بناء هذا العقار 1456 هذه رخصة البناء 1456 رخصة بناء شركة إنماء واجهة بيروت البحرية تملك هذا العقار ترخص بناء مؤلف من ثلاث طوابق سفلية أرضي تقني وأربع طوابق علو فيها مع شرفات وأسطح ودرج وهروب وإنشاءات السطح الآخر يعني وإذا نطابق الرخصة مع البناء المنفذ بطلع هو ذاته.

تعليق صوتي: أعطيت هذه الرخصة وفق للمرسوم 16546 الذي استثنى العقار نفسه من الشروط العامة والخاصة للبناء في هذه المنطقة واللافت أن صدور المرسوم تم بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة آنذاك محمد الصفدي وهو أحد مالكي الشركات المسؤولة عن البناء.

محمد زبيب: الوزير يبيع مواطن وصدف أن الاثنين اسمهم محمد الصفدي تشابه أسماء للأسف.

تعليق صوتي: بعد هذه المعطيات أصبحنا أكثر إصرارا على سماع شكوى المحامي زخيا فتوجهنا إلى منطقة عمشيت شمال بيروت حيث يقطن، شغل عبد الله زخيا عدة وظائف أهمها عضوية لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ورئاسة لجنة البيئة في نقابة المحامين في بيروت وقد عرف باهتمامه بقضايا الشأن العام في لبنان.

عبد الله زخيا/ناشط حقوقي: ينطبق على الصفدي القول حاميها حراميها الصفدي كان وزير للأشغال العامة يعني المفروض به المحافظة على الأملاك البحرية بالدرجة الأولى، قطع تواصل الشواطئ وتواصل الشاطئ الدولي ما له حق تقطعه، وعمل مرفأ خاص له zone وديت مكاتيب ابتداء من رئيس الجمهورية لآخر مسؤول في الدولة وما حدا منهم تكرم وجاوب، عملوه وزير مالية يعني هلا مش سائل إذا الأملاك العامة هيك الأموال العامة شو بصير فيها.

كوليت حايك: هذا السانسول هو حقيقة كاسر للموج ولبات تعمر الوزير الصفدي سنة 2006 أنحكى هذا مش سانسول وهذا مرفأ يستعمل لليخوت وللسفن وللزوارق، من أربع

خمس سنين بكل الاتهامات اللي عُملت ولا حدا قدر يجيب صورة واحدة أي صورة موجود عليها زورق سياحي أو يخت صغير محطوط على السانسول.

عبد الله زخيا: أول ما ودالي المستشارين عنده أنه ما بده يعمل شيء في البحر عم يعمل حيط حتى يقدر يبني وراءه وأنا أخذت بقولهم يعني بعدين تبين لي أن هذه كذبة.

أحد المشاركين في فريق البحث: أستخدم نفوذه ليقدر يبني هذا السانسول؟

كوليت حايك: لا كاسر ما فيك تبني ما بده يعني فيه إجراء بسيط تقدمه وإذا تبين أن حقيقة أنت بمنطقة تحتاج لكاسر للموج يعطوك.

تعليق صوتي: أثناء مونتاج الفيلم أثار الوزير العريضي موضوع هذه المخالفة خلال مؤتمر صحفي ليتبادل مع الوزير الصفدي الاتهامات في ملفات الوزارة التي تعاقب على استلامها.

[شريط مسجل]

غازي العريضي/وزير الأشغال العامة في حكومة تصريف الأعمال: معالي الوزير الأشغال السابق الأستاذ محمد الصفدي عندما كان وزيراً للأشغال بنا ميناء بدون ترخيص بدون إجازة وهو وزير المسؤول عن هذا الأمر.

عبد الله زخيا: ما حدا مستعد للمصلحة العامة يتنازل عن مصلحته الخاصة هؤلاء الوزراء الوزارة لهم مش هم للوزارة.

تعليق صوتي: لم تدرج المخالفة أمام منزل الصفدي في كتاب وزارة الأشغال العامة والنقل برغم من احتوائه الكثير من أمثاله تحت عنوان السكن لكن تبقى مساحة هذه المخالفات متواضعة أمام مساحة تعديات المؤسسات السياحية لذلك قصدنا رئيس نقابة هذه المؤسسات والمالكة لإحداها على خليج جونبة السياحي.

جون بيروتي/رئيس نقابة المؤسسات السياحية البحرية: في مؤسسة سياحية بحرية عم تشغل على طول الشاطئ اللبناني مساحات من الملك العام هذا شيء صحيح، هذا الشيء بموجب القانون بصير قانون 144 س الفقرة 14 منه بشير إلى أن إلك حق تعطي حق أشغال للأملاك العامة البحرية مقابل البديل بمرسوم من رئيس الجمهورية، هذا الشيء يؤكد صدور ما يقارب مليونين و535 ألف متر من المساحات على الملك العام البحري

بموجب مراسيم تستثمر اليوم وعم تدفع بدل أشغال للدولة اللبنانية، مرسوم 4810 اللي ينظم أشغال الأملاك العامة البحرية وبحط المساحات بقول أن إلك حق تقييم 5% من ملحقات ثابتة على الأملاك العامة البحرية ما في مرسوم تعدى 5% والإحصائيات التي عملتها المديرية العامة للنقل التقرير أشار إلى أن ما في أكثر من 5% إشغالات ثابتة على الملك العام وأنا أؤكد لك إذا الدولة ما بدها إيانا إحنا ولا دقيقة فينا نكون موجودين.

محمد زبيب: الأستاذ الصديق جون بيروتى بعرف تماما ومراهن أصلا هو وسواه على أن هذه الدولة لن تقوم.

عبد الله زخيا: المؤسف أن تكتشف أن مش دولة هذه، هذه شبه دولة والدويلات المؤلفة منهم هم الحاكمين.

جون بيروتى: إذا بعدنا ما نعرف أنه في محميات سياسية بالبلد نكون عم نضحك على حالنا ما تكبدونا نحنا الاقصاديين عنا ثلاثين ألف موظف حمل فرضته السياسة والعسكرتاريا بلبنان.

تعليق صوتي: تكمن المشكلة في ملف الأملاك العامة البحرية بأن كل طرف يراها من منظور قانوني مختلف يعطي المشروعية لكلامه وبالتالي كان لا بد من جمع المزيد من الآراء لتصبح الصورة أكثر وضوحا، قصدنا منطقة جبيل حيث أقيم مشروع ضخم على الشاطئ صنفه كتاب الوزارة من بين المخالفات التي لا تستوفي شروط المرسوم 4810 لنعرف من مالكة روجيه إده الأسباب التي منعت من الترخيص.

روجيه إده/مالك لإحدى المؤسسات السياحية البحرية: عندي عقار خاص في شاريه من 30 سنة في عليه بيوت وسكن وشاليهات وإلى آخره في قبالة شط مزبلة 3 أمتار سمكا جئت بدي شوف كيف فيني أعمل تراخيص لمشروع بلشنا نحكي مع البلديات مع السلطات المختصة بوزارة الأشغال العامة يا عمي كيف بدنا نشتغل شفت أنه ما فيك تأخذ ولا ترخيص على أي عقار ملاصق للبحر إذا في مخالفة ولا فيك تزيل المخالفة، بالعالم الثالث بدك تكون متزوج مع أصحاب السلطة بشكل أو بآخر حتى تأخذ ترخيص والله ما كنت مستعد وما أني مستعد وبعندي مش مستعد لهذا الأمر، هذه المخالفات هذه موجودة أنا ورثتها لما اشتريتها لا فيني أزيلها ولا فيني أخذ رخص مختلفة طالما هي موجودة لأنهم بدهم يعملوا تسوية والتسوية ناظرينها أول 10 سنين، قبلي أنا في غيري ناظرها كان..

تعليق صوتي: قانون تسوية المخالفات على الأملاك البحرية الذي يرى إده أن الحل يمكن في صدوره يقبع في أدرج مجلس النواب منذ العام 2006 دون البت فيه حتى الآن غادرنا جبيل وعدنا أدرجنا إلى بيروت تاركين وراءنا نماذج كثيرة من التعديت تصل حتى طرابلس شمالا، ولكن ماذا عن الجنوب؟

[فاصل إعلاني]

تغطية سياسية لمشاريع مخالفة

محمد زبيب: نظرا لطبيعة الصراع مع العدو الإسرائيلي لم يكن الشاطئ الجنوبي شاطنا جاذبا لاستثمارات السياحية بالشكل الذي حصل من صيدا باتجاه الشمال بما في ذلك بيروت وطرابلس ولكن للأسف في المنطقة اليهودية رئيس مجلس النواب شخصيا الأستاذ نبيه بري يعتبر من أكبر محتلين الملك العام ومن أكبر المتعدين على البحر، بحيث بنا له شاليه على البحر هذا هو مع كل هذه الحصر لأملاك عامة لمنفعة شخصية محددة في الواقع سألت أكثر من مهندس ومختص لماذا هذا الشيء؟ في الواقع لم يجد أحدا جواب سوى شعور صاحب هذا التعدي بأنه قوي إلى درجة أنه يستطيع أن يردم ويبنى سنسولا ويقفل بحرا وبالتالي فعل ذلك للمتعة فقط.

تعليق صوتي: بدورنا حاولنا التواصل مع رئيس مجلس النواب للحصول على إيضاحات حول هذا التعدي ولكن باءت محاولتنا بالفشل فتوجهنا نحو تعدي أكبر جنوب بيروت قيل لنا أن صاحبه حظي بالتغطية والحماية من قبل نبيه بري نفسه.

أحد المشاركين في فريق البحث: هي يعني مقابلة حول هذا الموضوع بعض الأسئلة بعد الاستيضاحات وكمنا بدنا تصور هيك عندك بالمشروع يعني بالأوتيل وبالمسبح.

تعليق صوتي: صنف مشروع الجية مارينا لصاحبه محمد صالح من بين 73 مشروع حصلت على مراسيم لإشغال مساحة على الأملاك العامة البحرية، فهل يعد المرسوم كافيا لتصبح هذه الاستثمارات قانونية؟

محمد صالح/مالك لإحدى المؤسسات السياحية البحرية: فكرنا نعمل هذا المشروع السياحي من 1993 عملنا الخرائط اللازمة وقدمنا للمجلس الأعلى للتنظيم المدني وبنفس الوقت كنا مقدمين على مرسوم لإنشاء مارينا بالبحر تستوعب ل90 يخت قعدنا خمس سنين لقدرنا نحصل على مرسوم استعمال الأملاك العامة البحرية طلع الـ 55 total

مليون دولار ليرة بالسنة دفع رسم بدل إشغال أملاك عامة بحرية، زدنا أشغال بعشرة مليون صاروا 65 مليون كل سنة ندفعهم ويلحقهم 5 مليون طوابع يصيروا 70 مليون نحن بالمنطقة من بيروت للناقورة أعتقد ما في حد غيرنا بدفع كل سنة 70 مليون بدل إشغال أملاك عامة بحرية.

محمد زبيب: هذا مخالف للقانون حتى ولو كان رئيس الجمهورية منحه هذا الترخيص أو مجلس الوزراء، لم يقل لا القانون ولا المرسوم أن هناك إنشاءات ثابتة وأن هناك إمكانية بأن نبني جسرا لنبني بقلب المياه هذا الشيء البشع.

أحد المشاركين في فريق البحث: في البعض يقولوا أن حضرتك عندك تغطية سياسية من مراجع عليا بالدولة؟

محمد صالح: بالدولة اللبنانية إذا تشتغل صحيح ما حدا بقرب صوبك إذا تشتغل صحيح، هم يصيروا يتهموك أنه أنت لجهة سياسية عملت لك تغطية بالعكس الجهة السياسية تنبسط منك إذا أنت عم تشتغل صحيح.

تعليق صوتي: خلال جولة لنا في المنتجع أطلعنا محمد صالح على اكتشافه لبئر أثري يعود إلى حوالي 1800 سنة بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الآثار تناثرت في أرجاء مشروعه أو ما زالت قابعة تحته.

محمد صالح: أنا طلع عندي 3 مقابر موجودين وغيرت الرخص 4 مرات نقلت البناء وطريقة البناء كرمال هم مع أنهم لم يطلبوا مني وزارة الآثار أنني أنا أعمل هذا الشيء بس أنا حافظت عليهم لأنه هاد أنا أستفيد منه يا ليلي أنا حافظت عليه.

أحد المشاركين في فريق البحث: كيف تستفيد منه؟

محمد صالح: أستفيد منه وقت اللي يجيء لعندي السواح بروح بفرجهم عليه هذا موقع سياحي جيد.

تعليق صوتي: من آثار الجية توقفنا لنسترجع كل الآراء التي طرحت علينا، ردم للبحر، استملاك لأراضي عامة، استثمار للشواطئ مخالف ومقنن، تعديلات لوزراء و ممولين كل هذا في ظل دولة وصفت بأنها غائبة فهل هي كذلك؟ تواصلنا مع المعنيين بهذا الملف في الدولة الحاليين وسابقين علنا نجيب على أسئلة أمست هواجس في أذهان اللبنانيين لم تلك للاستباحة لحقوقهم من المسؤول ما الحل لاسترجاعها ومتى؟

أحد المشاركين في فريق البحث: باعتبارك رئيس لجنة الأشغال النيابية حوارى معك رح يتركز على موضوع التقرير كان عندك تجربة بوزارة المالية وزارة الداخلية معنية بشكل أو بآخر بهذا الموضوع دور القضاء في هذا الملف.

تعليق صوتي: بدأنا البحث لنفض الغبار عن ملفات القضية في أدرج مؤسسات الدولة بحسب تسلسلها الزمني وكانت البداية مع القاضي يوسف الخوري الذي عمل ضمن المؤسسة القضائية في الفترة التي سبقت الحرب اللبنانية وخلالها.

يوسف الخوري/رئيس سابق لمجلس شورى الدولة: أنا كنت قاضي بديوان المحاسبة على مدى 20 سنة في سنة 1966 تحديدا قمنا بوضع تقرير عام وخصصناه للأمالك البحرية بصورة خاصة وأوردنا كل ما رأيناه في ذلك وتبين أنه فيما يقارب المليون متر مربع المرخص باستعمال من الغير خلافا للقانون وبرسوم متدنية جدا جدا، أكثر من هيك فيما يقارب المليون متر أيضا مرخصة بدون رسوم بالرغم من كل الوضوح الذي ينطوي عليه هذا التقرير، لم تتحرك السلطة العامة لا من هنا ولا من هناك وبعد مرور من 1966 سنة 1983 عندما عينت رئيسا لمجلس شورى الدولة في ذلك الوقت طلب مني من قبل السلطة السياسية أن أترأس لجنة تتولى النظر في كل المخالفات المتعلقة بالأمالك البحرية وإذ أفاجئ بعد كم يوم قبل ما نبلس ألغي القرار تعين اللجنة واستغني عنها نهائيا لسبب ما لا أدركه بس طبعا أستنتج أنه هذه كلها الأمور السياسة ما دخلت شيئا إلا أفسدته وهنا هي أفسدت كل شيء ولا تزال تفسد كل شيء.

تعليق صوتي: بقي ملف الأمالك البحرية في الظل حتى عام 1998 عندما عاد إلى الواجهة في وقت بلغ فيه الدين اللبناني حدا جعل وزارة المالية آنذاك تبحث عن إيرادات جديدة لسده.

جورج قرم/خبير اقتصادي- وزير مالية سابق: عند تعيين حكومة الرئيس الخوصي أول حكومة في عهد الرئيس لحود صار فوراً ملف التعديلات على الأمالك البحرية أخذ حجم كبير وحضرت مشروع أنوم، واشتغلوا فيه كثير مهندسين اشتغلوا فيه قانونيين بالنهاية أتجمد المشروع وزارة الأشغال العامة لم تكن راضية عن المشروع وأنا تفاجئت بالمشروع البديل في شي صاحب تجمع مهم ونافذ يقدر يحط يده على التجمع اللي بجواره، وهداك بكون مجبور يبيع له فأنا كمان ساعتها قلت هذا مشروع ما ممكن أوافق عليه هيك صارت وهذه القصة.

قضية محسومة بالتراضي

تعليق صوتي: بقراءة جديدة لكتاب وزارة الأشغال نكتشف أن المخالفين هم من جميع التيارات السياسية المعروفة في لبنان إن بشكل مباشر أو من خلال التغطية والحماية ويؤكد الامتداد الجغرافي للمخالفات أنها عابرة لكل الطوائف والأحزاب وكأن القضية محسومة بالتراضي.

غازي العريضي: في المخالفة الوحدة الوطنية مكرسة يعني المخالفون من كل المناطق من كل الطوائف من كل الأحزاب من كل التيارات بشكل مباشر أو غير مباشر في مواقع المسؤولية أو خارج مواقع المسؤولية، المستفيدون هم من كل هذه البيئات والفئات.

محمد زبيب: لم يحصل يوماً أن اجتمع الطبقة السياسية على استباحة الدولة بهذا الشكل كما اجتمعت على استباحة الملك العام.

جورج قرم: هذه مزرعة عم نديرها بين بعضنا بالمحاصصة لشو بدنا نكسر رأسنا ونغير ونصلح ما في داعي، اللبناني اللي مش مبسوط أو فقير أو كذا يهاجر يتفضل يهاجر.

مروان شربل: يعني إذا بتطلع حقيقةً بالملف بتعرف أديش قدرة الأشخاص المخالفين على هذا الشط على امتداد 250 كم، وأديش هم أقوى من الدولة ومن أي دولة تحاول أنها تحصل حقوق الخزينة.

يوسف سعد الله الخزري: وراء كل واطع يد بشكل غير شرعي على الأملاك العامة البحرية هنالك من يحميه.

محمد القباني: بالتالي يعني هذا الأمر هو الذي يجعل معالجة مسألة المخالفات على الأملاك البحرية أمراً صعباً.

غازي العريضي: المشكلة في لبنان في كل لبنان ليس في الاعتداءات على الأملاك البحرية في الحياة اليومية قلة نادرة من السياسيين تقول لا.

مروان شربل: ما تبحث بالموضوع إذا ما في محاسبة والمحاسبة المفروض تَطال الجميع وما نتسمع ولا أي شخص أنه هذا يخص الطائفة الفولانية أو الحزب الفلاني.

غازي العريضي: كيف تطلب من المخالف أن يحاسب نفسه.

عبد الله زخيا: يعني أنا وقت اللي بقول هذا معتدي وهذا مخالف بكون عم سمي الخنزير خنزير ليش نعمل منها أنه لا هذا نغير له اسمه بس هذا لا.

تعليق صوتي: إن صح تقسيم الذين التقيناهم إلى جهة للإدعاء وأخرى للدفاع فقد اجتمع الفريقان على توصيف المشكلة ولكن هل يتفقون على الحل؟

كوليت حايك: إحنا صار لنا 30 سنة نسمع أنه بدهم يسوا وضع الأملاك البحرية ولليوم ما نعمل شيء، الوزير الصفدي الوحيد اللي على أيام ما كان هو وزير أشغال تقدم بمشروع لتسوية الأملاك البحرية لليوم لم يناقش لم يوضع على جدول الأعمال.

غازي العريضي: مشروع قانون موجود في المجلس النيابي من 2006 لم يناقش.

محمد قباني: ينتهي الموضوع بأن لا نبت بقانون الأملاك العامة البحرية وتبقى الأمور على ما هي بل على العكس تزيد هذه المخالفات.

جون بيروت: مشروع التسوية الموجودة في المجلس النيابي مطلوب إقراره اليوم لإنهاء المشكلة ورسم مخطط توجيهي للشاطئ.

محمد زبيب: لا يمكن القبول بمنطق التسوية.

محمد قباني: أنا أرفض تسوية أي مخالفة للأملاك العامة.

مروان شربل: ويا إما تهبط الشر كله والدولة تستعيد أملاكها يا إما الدولة تقدر تفرض غرامات على هؤلاء الأشخاص الذين عم يستفيدوا مادياً بملايين الدولارات عم يستفيدوا سنوياً على الدولة كمان أنها تتحرك.

جون بيروت: الغرامات والبدلات هذه أشياء بده يدفعها الزبون بالاستثمار يا اللي تحسب بقلب الاستثمار، ما تقدر أن توصل إلى مطرح هكذا تصفي بطاقة الدخول أكثر بكثير من قدرة اللبناني.

غازي العريضي: عندما نقول نريد قانوناً أكيد لسنا ننجز قانوناً لإسقاط الخدمة العامة أو لمنع السياحة في لبنان لا اسمحو لي، القانون هو لوضع معايير ثابتة يمكنهم الاستمرار في تقديم هذه الخدمات ولكن على أساس القانون المعتمد القائم على أساس معيار واحد

للجميع.

محمد زبيب: يجب أن يعاد تنظيم هذه الإشغالات بحيث أن لا تتعدى على وحدة الشاطئ ولا تتعدى على تواصله ولا تتعدى على حقوق اللبنانيين في الولوج الحر والمجاني إلى البحر.

محمد قباني: إزالة هذه المخالفات بالكامل تتوقف على حكم قوي ونزيه.

جون بيروتي: اللي بدوا يهدم معروف من أي مدرسة من مدرسة اللي تلغي كل شي وبعدين ما يضل ولا شيء وبعدين نشوف شو نعمل، أنت اليوم إذا بدك تعدل بيتك ما بنهدمه وبعدين تجيب مهندس لتشوف شو بدك تعمل، تجيب مهندس تسأله إذا في لزوم تشيل الحيطان فتشيل حيطان إذا في لزوم تعدل بواجهات تعدل بالواجهات، إذا في لزوم تهدم البيت بنهدمه.

تعليق صوتي: إذا سلمنا بهذه الفرضية فالحل هو بإيجاد المهندس المسؤول ولا شك بأن البحث عنه يكون في المؤسسات المعنية التي تمتلك الخبرة والصلاحيات لاتخاذ القرار.

مروان شربل: الشواطئ التابعة لغير وزارة الداخلية مفروض كمان تكون المراقبة موجودة منهم ونتعاون إحنا وإياهم.

غازي العريضي: نحننا كوزارة أشغال ونقل من ضمن صلاحياتنا نضع التقرير الكامل حول المخالفات نرسل هذا الكتاب إلى الجهات الأمنية المعنية مفرزة الشواطئ والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والقوى المولجة بتطبيق القانون ووقف الاعتداءات ولكن تقف المسألة عند هذا الحد ولا نصل إلى أي نتيجة.

مروان شربل: حقيقةً مش قوى الأمن تتحمل المسؤولية لوحدها، اللي أعطى الرخصة المفروض كمان أنه بيعث ويراقب ويطلب مؤازرة قوى الأمن لأنه قوى الأمن العسكري بروح ما أنه مهندس ولا يعرف بالأمور هذه.

غازي العريضي: ثمة خلل في عمل الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية ولا تصل إلى الحق للأسف أقول ذلك.

يوسف سعد الله الخوري: في أشخاص ربما لا يكونون على قدر المهمة كلنا بشر، إنما بالنتيجة هنالك دائماً من يحاسب ويجب أن يحاسب من أولاه القانون شرف هذه المهمة.

محمد قباني: لا أحد يحاسب هؤلاء المسؤولين إلا إذا كان هناك مرة مسؤول ما متمسك بتطبيق القانون وأحياناً يقولون عنه أنه مجنون أو أنه يحمل السلم بالعرض ويطرح هذه المواضيع وينتهي الأمر بأن يفشل.

جورج قرم: في كثير ناس قالوا أوف لي أنت كنت وزير مهم كان فيك تضرب الطاولة وتقلب كل اللعبة، قلت له أنا جندي بدون سلاح.

غازي العريضي: ما هي صلاحيتي كوزير أشغال؟

جورج قرم: لا عندي مليشيا ورائي لا عندي سفارة أجنبية ورائي ولا عندي مليارات من الدولارات حتى أشتري ضمائر الناس أنا واقعي.

مروان شربل: يعني وقت اللي ما يكون فيه دولة وما يكون في تطبيق قوانين وأنظمة ساعتها ما تنتظر من المواطن أنه يقبل أن يطبق القانون طالما ما في مين يردعه.

حركة مشاع لاسترداد الأملاك العامة

تعليق صوتي: تفاقمت مشكلة الأملاك العامة البحرية على مدى عقود وبقية ردود الفعل عليها فردية ودون المستوى حتى تاريخ التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2012 حيث تأسست حركة مشاع رافعة شعار المقاومة الشعبية لاسترداد المُلْك العام.

محمد زبيب: أعلنت حركة مشاع كإطار بدأ يضم مجموعات ومنظمات من المجتمع المدني والمجموعات الشبابية، أعلنت أنها ستستخدم كل الوسائل وليس فقط المنصوص عليها في القوانين بغرض تحرير الأرض المحتلة على الأملاك العامة.

[شريط مسجل]

محمد زبيب: هيدا المكان ممنوع على اللبنانيين.

محمد زبيب: حركة مشاع سلطت الضوء على أن ما يسمى اليوم الزيتون باي هو في الواقع كان في التصميم التوجيهي مصنفاً كساحة عامة ويكفي لكاميرا اليوم أن تصور الزيتون باي، ولنفهم إذا كانت هذه ساحة عامة أم أنه غيتو لفئة معينة من اللبنانيين.

[شريط مسجل]

بيان لحركة مشاع: الغرامات والرسوم المستحقة للدولة هي حق عام شاركوا في

تظاهرات هيئة التنسيق النقابية من مرفأ بيروت إلى الزيتونة باي لتحرير الملك العام من حيطان المال.

محمد زبيب: حتى الآن هناك استخفاف في كل حراك يستهدف استعادة واسترداد الأملاك العامة المحتلة لأن النظام السائد أن منظمات المجتمع المدني هي أعجز من أن تواجه ما يسمى الطبقة السياسية، ولكن ما نلمسه من استجابة لمطلب استرداد الملك العام البحري يدفع إلى تحذير ما يسمى الطبقة السياسية من أنه اعتقادها قد لا يكون صحيحاً وبالتالي الناس قد تنتفض في لحظة معينة لاسترداد هذا الملك.

تعليق صوتي: رصد فريق الإعداد شكلاً آخر من أشكال التحرك اتخذ القضاء سبيلاً له، تواصلنا مع أصحاب الدعوى لنستوضح أسبابها وحيثياتها وهل سيفضي مسارها إلى حل ما لهذا الملف.

أحد المشاركين في فريق البحث: أستاذ فرانسوا نحنا عرفنا أنه أنتم كحزب خضر رافعين دعوى فيما يخص المخلفات على الأملاك البحرية.

فرانسوا إلياس/ محام- عضو حزب الخضر اللبناني: حزب الخضر اللبناني عنده من أهدافه ومن مرتكزاته شق بيئي أساسي، وعلى هذا الأساس بعد الدراسة القانونية تقدمنا بالشكوى أمام النيابة العامة التمييزية في بيروت وأخذت الرقم 3127 بتاريخ 2013/6/11 تقدمت الشكوى باسم حزب الخضر اللبناني ضد مجهول، ما وجهناها ضد أشخاص حفاظاً على مصداقيتها وعلى موضوعيتها والهدف هو إجراء جرده كاملة على كل التعدييات على الشاطئ اللبناني، المطلوب من السلطات المختصة وتحديد الضابطة العدلية باستدعاء كافة المتعديين على الأملاك العامة البحرية بهدف إحالة ملف كامل متكامل إلى المحاكم المختصة لصدور أحكام واضحة لأنه هذا حقوق مش إنا ولا لحزب الخضر اللبناني هي حقوق تعود إلى الشعب اللبناني، والحق لكل لبناني بالولوج إلى الشاطئ والاستفادة منه.

نظام المحاصصة الطائفية

تعليق صوتي: يبدو أن قضية الأملاك العامة البحرية ستبقى موجهة ضد مجهول ما دام نظام المحاصصة الطائفية قائماً في لبنان وإلى أن يزول يبقى المواطن اللبناني هو الخاسر الأكبر في لعبة السياسية والنفوذ.

مروان شربل: أملاك بحرية حقها مليارات الدولارات لعدم استطاعة النظام والحكومات كلها المتعاقبة بما فيها حكومتنا أن تعالج هذا الموضوع طبعاً يعبر عن مأزق كبير مما يعني أنه هذه المخالفات أقوى من قرار الحكومة.

جورج قرم: في وضع قائم الناس ما حابين يغيروه، يعني الطبقة السياسية والمتمولين اللي هم جزء من الطبقة السياسية أو من وراء الكواليس هي بتحرك الطبقة السياسية بس.

يوسف سعد الله الخوري: إذا كان كلنا سوى سكتنا يكون في اشتراك إذا ما كان في اشتراك صريح يكون اشتراك ضمنى في الجريمة يعني هذه جريمة بحق الخزينة اللبنانية وبالتالي بحق اللبنانيين جميعاً.

محمد زبيب: عندما يكون شريعة الغاب والمنطق الإقطاعي هو السائد على الدولة أن تتوقع ردود فعل ليست بالضرورة هي خيارات يختارها الناس.

محمد قباني: عندما أصل إلى قرار بأنني لا مانع عندي أن انتحر إما سياسياً أو فعلياً فربما أخوض هذه المعركة.